

مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، يناير ٢٠٢٤

"الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الصراع يفاقم التحديات الاقتصادية"

تعليقات السيد جهاد أزغور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
بصندوق النقد الدولي
خلال المؤتمر الصحفي المنعقد بتاريخ

٣١ يناير ٢٠٢٤

أحدث الصراع في غزة وإسرائيل موجة من الصدمات عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونعرب عن بالغ حزننا إزاء الخسائر البشرية.

وبالإضافة إلى تأثيره المدمر، فإن للصراع تداعيات اقتصادية سلبية على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل. فقد اندلع الصراع في الوقت الذي كانت تشهد فيه المنطقة تباطؤًا في معدلات النمو بالفعل، ليقام التحديات القائمة. وتحديداً، لا تزال مستويات الدين مرتفعة، ولم يسجل التضخم انخفاضا كافيا حتى الآن في العديد من الاقتصادات. ونصدر اليوم عددا خاصا من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي" الذي يعكس هذه التطورات وغيرها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

السياق

تم تخفيض توقعات النمو لعام ٢٠٢٤ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية عن تنبؤات أكتوبر. ونتوقع حاليا نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢,٩٪ في عام ٢٠٢٤ بعد أن شهد عام ٢٠٢٣ نموا ضعيفا بالفعل بلغ ٢,٠٪.

وتؤثر عدة عوامل على النشاط.

- أولاً، الصراع في غزة وإسرائيل. فحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، انكمش النمو في الضفة الغربية وغزة إلى نحو -٦٪ في عام ٢٠٢٣، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ٩ نقاط مئوية عن توقعات أكتوبر. وتواجه البلدان المجاورة بدورها - مصر ولبنان والأردن - آفاقا محفوفة بالتحديات. كذلك، أثار تصاعد الوضع الأمني في البحر الأحمر مخاوف جديدة بشأن تداعيات الصراع على التجارة وتكاليف الشحن.
- ثانياً، تخفيضات إنتاج النفط في عدد من الاقتصادات المصدرة للنفط، والتي تؤثر سلباً على نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي (ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي)، بالرغم من أن النشاط غير الهيدروكربوني لا يزال قوياً.
- ثالثاً، تشديد السياسات. فالسياسات الكلية التقييدية لا تزال ضرورية لخفض مستويات الدين والتضخم المرتفعة في بعض البلدان.

ومن التطورات المشجعة التراجع المستمر في معدلات التضخم عبر معظم اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تماشياً مع الاتجاهات العالمية، باستثناء بعض أجزاء المنطقة بسبب الأوضاع الخاصة بكل بلد.

المخاطر

منذ أكتوبر الماضي، شهدت اقتصادات المنطقة تصاعداً حاداً في مستويات عدم اليقين ومخاطر التطورات السلبية، ولا تزال الصورة مشوبة بعدم الوضوح إزاء مدة الصراع ونطاق التصعيد.

ويؤكد تصعيد الوضع الأمني في البحر الأحمر على صعوبة التنبؤ بتطورات المشهد الحالي، وقد يتسبب في صدمة هائلة لعمليات الشحن، والتجارة الإقليمية، وربما كابلات الإنترنت تحت سطح البحر.

وحال تصاعد وتيرة الصراع، قد يشهد قطاع السياحة تداعيات محققة أكثر حدة أو ربما دائمة.

كذلك قد يؤدي التشديد غير المتوقع لأوضاع التمويل عبر المنطقة إلى ارتفاع فواتير الطاقة وتكاليف الاقتراض، ومن ثم كبح

النمو أيضا.

ويمكن أن يرتفع الإنفاق المالي لدعم الأسر الضعيفة والعائلات النازحة وتعزيز الأمن، لا سيما في الاقتصادات القريبة من

الصراع.

استجابة السياسات

ستتوقف استجابة السياسات الملائمة على مدى تأثر البلدان بالصراع ومواطن الضعف القائمة والحيز المتاح من خلال هذه

السياسات.

فحيثما تنشأ تداعيات حادة نتيجة الصراع أو تتفاقم المخاطر، سيكون من الضروري تنفيذ سياسات إدارة الأزمات وغيرها من

السياسات الاحترازية.

ويتعين على البلدان الأخرى مواصلة تعزيز هوامش الأمان. كذلك، يجب أن تواصل السياسة النقدية التركيز على استقرار الأسعار،

وينبغي تصميم سياسات المالية العامة بناء على احتياجات البلدان والحيز المالي المتاح. وتظل الإصلاحات الهيكلية ضرورية

لتعزيز النمو والصلابة في الأجلين القريب والأطول.

كيف يساعد صندوق النقد الدولي؟

صندوق النقد الدولي على استعداد لتقديم الدعم في إطار التزامه تجاه المنطقة. ونقدم بالفعل المشورة بشأن السياسات والمساعدة

الفنية والتمويل لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمساعدتها في الوقاية من الصدمات وتسهيل إجراء التصحيحات اللازمة.

- تمت الموافقة على تمويل بقيمة ٢٧ مليار دولار أمريكي لصالح منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ مطلع عام ٢٠٢٠.
- في الأردن، تمت الموافقة مؤخرا على اتفاق جديد بقيمة ١,٢ مليار دولار أمريكي مدته أربع سنوات في إطار تسهيل الصندوق الممدد.
- بوجه أعم، وافق الصندوق على برامج لصالح مصر وموريتانيا والمغرب منذ بداية عام ٢٠٢٣. ونجح الصومال في الوصول إلى نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك).
- كذلك، عزز صندوق النقد الدولي تواجده المحلي في المنطقة من خلال إعادة فتح مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وإنشاء مكتب إقليمي جديد في الرياض بالمملكة العربية السعودية، والذي سيساهم في مواصلة تعزيز التعاون والشراكة بين الصندوق والمنطقة.

أسئلة